جنبا إلى جنب مع أشقائهن الرجال في صورة تعبر عن سجل المرأة الكويتية المشرف

الكويتيات ينجحن بحراسة بيت الديمقراطية

المرأة الكويتية أثبتت قدرتها على حراسة بيت الأمة

مراحل تفتيش دقيقة

- خالد الوقيت : الظروف الأمنية المحيطة استدعت ضرورة إدخال العنصر النسائي
- الحارسات يقمن بتأمين المبنى من خلال تطبيق شروط الأمن والسلامة
- الصراف : واجهتنا بعض التحديات وروح تحقيق الأهداف ساهمت في تخطي العقبات
- السهلي : سعيدة بهذه التجربة الناجحة التي أضافت لي الكثير من الخبرة

من شقائق الرجال وسندهم ولطالما كان حضورهن في مختلف ميادين العمل بفضل خصوصية حضارية تمثلت بخوض المرأة الكويتية غمار مجالات كانت لوقت قريب حكرا على شقيقها الرجل كالخدمة العسكرية والأمنية وآخرها توليها مهام الشرطة النسائية وحراسة مجلس الأمة بيت الديمقراطية الكويتية.

وبالطبع تضاف هذه التجربة إلى سجل المرأة الكويتية المتفوقة والناجحة في العديد من المجالات والمناصب التي شغلتها نائبة ووزيرة وسفيرة وطبيبة ومعلمة ومهندسة ومحامية وصولا إلى شتى المواقع التي أثبتت من خلالها أنها أخت الرجال ونصف المجتمع وشريكة أساسية في بناء الوطن وتطويره.

ومع وجود العنصر النسائي في مبنى مجلس الأمة سواء إعلاميات أو باحثات أو زائرات وغيرهن استدعت الحاجة وجود العنصر النسائي في عملية تأمين المبنى وكانت الكوكبة الأولى التي تولت هذا الموضوع في مجلس الأمة السابق ولا تزال مستمرة عبارة عن خمس نساء ممن باشرن عملهن كحارسات لمبنى مجلس الأمة الذي قرر الاستعانة بالشرطة النسائية في مبناه للمرة الأولى في تاريخ الكويت.

وتضمنت الدفعة الأولى من شرطيات مجلس الأمة ضابطتين وثلاث ضابطات صف على أن تلتحق بهن مزيد من الشرطيات وحينها لقين ترحيبا وتشجيعا من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي دعاهن إلى المثابرة والجدية في العمل.

ولم يفت الرئيس الغانم حينها الإشارة إلى أهمية وجود الحرس النسائي للمجلس نظرا إلى الحاجة لوجود عناصر نسائية محترفة بمكنها التعامل مع أي إجراء أمني أو عمليات التفتيش الخاصة بالنساء هذا فضلا عن قيامهن بمهامهن في عمليات الكشف والتفتيش على النساء من الموظفات وزوار مجلس الأمة مراعاة واحتراما للقيم والعادات والتقاليد والخصوصية.

ووفق المادة (118) من الدستور الكويتي فإن حفظ النظام داخل مجلس الأمة من اختصاص رئيسه ويكون للمجلس حرس خاص يؤتمر بأمر رئيس المجلس ولا يجوز لأي قوة مسلحة أخرى دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه.

لكن تجربة الشرطة النسائية في مجلس الأمة كانت محفوفة ببعض الرهبة سواء للحارسات أنفسهن أو لشركائهن الرجال لكن سرعان ما تم تخطيها مع بدء العمل على أرض الواقع لاسيما أن المرأة حضرت في ميادين كثيرة مشابهة ومنها وزارة الداخلية.

وللاطلاع عن كثب على هذه التجربة جالت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) في أروقة مجلس الأمة والتقت عددا من المعنيين والمعنيات وكان على رأسهم الأمين العام المساعد لشؤون الحرس اللواء خالد الوقيت الذي أكد نجاح التجربة الأولى لعمل المرأة في حرس المجلس وتحقيق الأهداف المطلوبة بعد أن كان يعتري الخلل التعامل مع السيدات في المجلس سابقا.

وقال الوقيت إن «الظروف الأمنية المحيطة وكثرة زائرات المجلس استدعت ضرورة إدخال العنصر النسائي في حرسه لإجراء عمليات التفتيش الذاتي التي كان يتعذر إجراؤها في السابق».

وأضاف أن عدد الحرس النسائي في المجلس يبلغ حاليا ضابطتين وثلاث ضابطات صف وهناك 14 طالبة برتبة ضابط وضابط صف يتدربن في معهد الشرطة النسائية بأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية للانضمام الى حرس المجلس.

وعن مهام الحرس النسائي أوضح أن حرس مجلس الأمة ككل يضطلع بمهمة تأمين أحد أهم مرافق الدولة ومعلمها الديمقراطي اذ يقوم بتأمين المبنى من خلال تطبيق شروط الأمن والسلامة فضلا عن القيام بعمليات تفتيش باستخدام أحدث أجهزة التفتيش الأمني وإحكام المراقبة والسيطرة الأمنية عبر منظومة متكاملة من الكاميرات والأجهزة التكنولوجية.

ولفت إلى أن حرس المجلس يحرصون كذلك على تأمين الشخصيات والضيوف وإجراء عمليات المسح للتأكد من خلو المبنى وملحقاته من أي أجسام مشبوهة.

وأكد الوقيت العزم على تطوير المنظومة الأمنية في المجلس بالتعاون مع الحرس الوطني ووزارتي الداخلية والدفاع لمواكبة التطور المستمر في أساليب وتكنولوجيا العمل الأمني مشيرا إلى انه سيكون هناك في المستقبل برنامج تدريبي مخصص للحرس النسائي لزيادة كفاءتهن في هذا المجال.

من جانبها اتفقت الرقيب لطيفة مفتاح والملازم سارة الصراف على أن الدورة التي خضعتا لها قبل الانضمام إلى حرس المجلس وخوضهما هذه التجربة حولتا حياتهما من مدنية إلى عسكرية.

وأضافت مفتاح والصراف أنه من الطبيعي أن تواجههما بعض التحديات من قبل الزملاء الشباب في البداية لكن روح تحقيق الأهداف المشتركة ساهمت في تخطي تلك العقبات.

وأكدتا عزمهما الحثيث على حماية مبنى المجلس والزوار من خلال تطبيق كل الإجراءات الأمنية آملتين استمرار هذه التجربة وإدخال المزيد من الحرس النسائي إلى المجلس.

بدورهما أكدت الملازم إيمان شايع والرقيب شريفة المكيمي أنهما وزملاءهما الشباب في حرس المجلس يكملون بعضهم بعضا فالهدف واحد هو ضمان سلامة المبنى والزوار ولفتنا إلى أن دخولهما حرس المجلس زاد من قوة شخصيتهما وخبرتهما الأمنيتين.

وأوضحت شايع والمكيمي أن دخول العنصر النسائي حرس المجلس تجربة ناجحة خففت العبء عن زملائهما الرجال.

أما وكيل ضابط انتصار السهلي فشددت على أنها خضعت لدورة تدريب عسكرية مدتها ستة أشهر قبل انضمامها إلى حرس المجلس مضيفة أنها تقوم بتفتيش الزائرات وتطبيق الإجراءات الأمنية بالتعاون مع زملائها الشباب.

ولفتت السهلي إلى عدم تقبل زملائهن الشباب لمشاركتهن لهم بهذه الوظيفة في البداية لكن الهدف المشترك وهو ضمان سلامة الزوار والحفاظ على امن المجلس في النهاية معربة عن سعادتها بهذه التجربة الناجحة التي أضافت لها الكثير من الخبرة.

في المقابل أقر جار الله الجار الله أحد حرس المجلس بأنه كان هناك بعض الحساسية في البداية من مشاركة النساء لهم في حراسة المجلس لكنهم استطاعوا التنسيق بينهم لحماية المجلس والزوار وتطبيق كل الإجراءات الأمنية.

وأضاف الجار الله انه يؤيد وجود العنصر النسائي في المجلس الذي أصبح ضرورة في ظل الظروف الأمنية المحيطة.

من ناحيته قال عبدالكريم ناصر أحد حرس المجلس إن وجود العنصر النسائي في حرس المجلس خفف العبء عليهم كثيرا.

وأكد ناصر تعاون الطرفين بشكل كبير في سبيل حماية المجلس والزوار معربا عن دعمه لاستمرار هذه التجربة.

بدوره قال عبدالله فرج أحد حرس المجلس إنه شهد تعاونا واضحا من قبل الحرس النسائي من خلال عمله كحلقة وصل بينهن وبين قيادة حرس المجلس.

وشدد فرج على ضرورة إدخال المزيد من الحرس النسائي في المجلس لتخفيف العبء عليهم نظرا لصعوبة تفتيش النساء من قبل الرجال بحكم العادات والتقاليد.

يذكر أن وزارة الداخلية الكويتية تضم في صفوفها كادرا نسائيا منذ سبع سنوات وتعمل الشرطيات الكويتيات في كثير من قطاعات الأمن التابعة للوزارة لكن لم يسبق لهن العمل كحارسات لمبنى مجلس الأمة الذي كان مشكلا من الرجال فقط.

تتمات

العالم يعترف

المؤيدة له ، والمرحبة بما اعتبرته «تحولا في المواقف الأمريكية» التي كانت دائما ما تعرقل مثل هذه القرارات ، باستخدام حق النقض «الفيتو» ، وكذلك بـ «انتفاضة» المجتمع الدولي أخيرا ، ووقوفه في وجه العربدة الإسرائيلية ، وانتهاكها لكل الأعراف والمواثيق الدولية .

ففي الكويت أشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بخطوة مجلس الامن الدولي ، وقال ان قرار مجلس الامن خطوة في الاتجاه الصحيح ، ويشكل حلقة من حلقات الضغط الدبلوماسي الدولي على اسرائيل ، للرضوخ والانصياع لقرارات المجتمع الدولي ذات الصلة بالصراع العربي – الاسرائيلي .

وشدد في تصريح صحافي على وجوب إلحاق هذه الخطوة بخطوات أخرى «ضاغطة» في جميع المحافل والكيانات الدولية ، ومنها على سبيل المثال الاتحاد البرلماني الدولي ، الذي «نأمل من الدول الاعضاء فيه بالتحرك من خلاله ، من اجل كشف حقيقة نقض اسرائيل لكثير من بنود ميثاقه» ، مؤكدا ضرورة اتخاذ عقوبات واجراءات عملية ازاءه.

أضاف بالقول ان تلك الخطوات الدبلوماسية «قد لا تكون كافية ، الا انها خطوة محل تشجيع ودعم من قبل كل القوى الحية ، لفضح الممارسات الاسرائيلية» ، التي تتناقض مع كل الوثائق والاعراف الحقوقية الدولية.

يذكر أن مصر سحبت مشروع قرار بهذا الشأن ، بعدما طلبت إسرائيل من الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب التدخل ، لكن ماليزيا ونيوزيلندا والسنغال وفنزويلا قدمت مشروع قرار آخر تم إقراره.

وبطالب القرار، الذي أيده 14 عضوا بينما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليه ،بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشرقية».

ووصف البيان المستوطنات اليهودية بانها «انتهاك فادح للقانون الدولي ، وعقبة رئيسية في طريق حل الدولتين ، وحجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم».

ويعيش قرابة 400 الف مستوطن يهودي في نحو 140 مستوطنة ، تم بناؤها منذ احتلال اسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية عام 1967 .

وقد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قرار مجلس الأمن بوقف المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بانه «مخز» ، مؤكدا ان إسرائيل لن تمتثل للقرار الذي صادق عليه المجلس، الذي يضم 15 عضوا، الجمعة.

وقال : «نرفض قرار الأمم المتحدة المخزي المناهض لإسرائيل ولن نمتثل لبنوده».

أضاف نتنياهو «في الوقت الذي وقف فيه مجلس الأمن مكتوف الأيدي أمام ذبح قرابة نصف مليون شخص في سوريا، اصف أعضاؤه مثل العصابة ضد الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، في إشارة إلى اسرائيل».

وقال إن إدارة أوباما «لم تفشل فقط في حماية إسرائيل من الذي تآمروا ضدها في الأمم المتحدة ، لكنها تواطأت معهم خلف الكواليس».

وأعلنت اسرائيل أنها استدعت سفرائها في نيوزيلاندا والسنغال للتشاور كما أنها ستقطع كافة مساعداتها للاخيرة.

وهدد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بتغيير موقف امريكا بعد توليه السلطة ، فيما أكدت إدارة أوباما التزامها بحماية أمن إسرائيل ، وقالت : فعلنا ما فيه المصلحة لحل الدولتين

وقالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سامانثا باور إن الولايات المتحدة لم تتخل عن التزامها الدائم تجاه أمن إسرائيل، لكن القرار يتسق مع السياسة الأمريكية المؤيدة لحل الدولتين.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية إن القرار هو «إدانة دولية صدرت بإجماع الأصوات ضد الاستيطان ودعما لحل الدولتين».

ووصف السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور القرار الأممي، رغم تأخره ، بانه «ضروري ومهم وجاء في التوقيت الصحيح» ، إلا انه أضاف أن «السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين لن يتحقق سوى بالمفاوضات المباشرة بين جميع الأطراف وليس بقرارات تفرضها الأمم المتحدة».

ورحبت حركة حماس بما اعتبرته «تحولا وتطورا مهما ، في المواقف الدولية الداعمة للحق الفلسطيني».

كما اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي قرار مجلس الأمن بمثابة «إدانة واضحة لسياسات الاحتلال وعدوانه وانتصار للشعب الفلسطيني».

من جهتها ثمنت المملكة العربية السعودية القرار ، وأوضح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية السعودية ، أنه يؤكد بما لا يدع مجالا للشك عدم مشروعية المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

وعبر المصدر عن أمل السعودية بأن يسهم هذا القرار في إحياء عملية السلام بالمنطقة بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة ومبادرة السلام العربية المقضية إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

من جهته، قال رئيس مجلس النواب الأمريكي ريان يصف امتناع أمريكا عن التصويت بمجلس الأمن ، بانه «مشين بالقطع» و«ضربة للسلام» ، فيما قال السناتور الأمريكي ماكين: إن امتناع أمريكا عن التصويت بمجلس الأمن يجعلها «متورطة في هذا الهجوم القطيع» على إسرائيل.

من جانب آخر قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، التهنئة لفلسطين، قيادة وحكومة وشعبا، على صدور هذا القرار «الجوري» وبهذه الأغلبية الكبيرة، وبعد مرور أكثر من 35 عاما على صدور قرار مماثل، بما يجسد مدى تأييد ومساندة المجتمع الدولي للنضال التاريخي للشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه المشروعة.

وجدد أبو الغيط، التأكيد في هذا الصدد على الموقف القوي والثابت لجامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية، باعتبارها ال قضية المركزية للامة العربية .

من ناحية أخرى أعرب وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني ، عن أمله في أن يشكل هذا القرار خطوة جادة نحو تحقيق السلام العادل والشامل للشعب الفلسطيني بما يسهم في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة.

وأضاف وزير الخارجية القطري، أن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتنافى مع الشرعية الدولية، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، مبينا أن دولة قطر كانت ولا زالت داعمة للقضية الفلسطينية.

وأكد الأردن أن قرار مجلس الأمن الدولي بمطالبة إسرائيل بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة «تاريخي» ويعبر عن إجماع الأسرة الدولية على عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي، ويؤكد الحق التاريخي للشعب الفلسطيني على أرضه في القدس وعلى أرضه التاريخية.

من ناحية أخرى أكد مندوب مصر في الأمم المتحدة عمرو أبوالعطا، أن بلاده صوتت لصالح مشروع القرار الخاص الذين يدين الاستيطان الإسرائيلي، مشيرا إلى أن ذلك يأتي انطلاقا من «مواقف مصر الراسخة والتي لا تقبل التشكيك وليس محل لمزايدات أو مساومات من أي طرف».

وقال أبوالعطا : «لقد وجدت مصر نفسها مضطرة إلى سحب مشروع القرار المقدم منها من الناحية الإجرائية، على خلفية المزايدات التي تعرضت لها من طرح المشروع بالحبر الأزرق، والتي وصلت إلى حد ما يشبه الإنذار من جانب بعض أعضاء المجلس، وهو أمر غير مقبول شكلا وموضوعا بالنظر إلى المواقف المصرية الثابتة والتي لا يمكن التشكيك فيها إزاء الحقوق الفلسطينية المشروعة» .

طلال الصباح

حضوره الاجتماع السنوي الـ97 لمنظمة «اوابك» في القاهرة ، أن القرار الميزانية التقديرية للمنظمة للعام 2017 والهيئة القضائية أحد أهم البنود المطروحة ، لافتا إلى أن «مصفاة الزور» ستكون اكبر ثاني مصفاة في العالم ، وسيكون انتاجها في حدود 615 – 620 الف برميل تقريبا في اليوم ، ونكر ايضا ان المصفاة متوافقة مع «اتفاقية باريس» بالنسبة للحد من الانبعاثات التي هي اقل من واحد بالمئة.

من جهة أخرى اشار الشيخ طلال الى ان هناك خفضا لميزانية منظمة «اوابك» لعام 2017 بنسبة 2 بالمئة ، مقارنة بالميزانية السابقة 2016 ، مبينا ان المجلس الوزاري بحث انشطة المنظمة في الاجتماعات العربية والاقليمية والدولية ومع جامعة الدول العربية بشان قضايا الطاقة والمناخ وغيرها من الانشطة وكذلك جائزة «اوابك».

نواب : سندعم

وأوضح الشاهين في تصريح خاص لـ «الصباح» ان ضغوط الشعب الكويتي ومن ورائهم مجلس 2016 ، بدأت في احداث شئ من التغيير الايجابي في المعادلة ، حيث اصبح هناك طرف ثالث لا تعنيه تلك الصراعات ، وانما همه هو عودة النشاط الرياضي للكويت بشكل سليم وصحيح ، وعليه ثم تمديد مهلة الكويت لتصحيح اوضاعها الى شهر يناير المقبل ، اثر توصية نيابية تم تقديمها بالجلسة الافتتاحية لمجلس الامة تم ما اعقبها من ضغوط نيابية مورست خلال الجلسة الخاصة المنعقدة مؤخرا

وحول الاستجواب الذي اعلن عن تقديمه النائب د . وليد الطبطبائي الى وزير الاعلام وزير الشباب الشيخ سلمان الحمود ، قال الشاهين «اويد الضغط الاستمرار في الضغط النيابي لمساعدة جهود الزميلين عبد الوهاب البابطين وعمر الطبطبائي وآخرين في اعداد وتمرير القانون التوافقي المنشود» ، مطالبا باعضاء مثل هذه المحاولة التشريعية حقها الكامل وظروفها المواتمة ، قبل التفكير ومناقشة وسائل اخرى ، كالتصعيد الرقابي الذي يقترحه البعض .

«الخارجية» : إضرام

وأوضح ان هذه الجريمة الوحشية تؤكد بشاعة ممارسات هذا التنظيم الارهابي ، وبعدها عن الاسلام وتعاليمه السمحاء ، التي تدعو الى صون النفس البشرية وتحرم الاعتداء عليها وقتلها.

وأكد المصدر وقوف دولة الكويت الى جانب تركيا ، وتأييدها في كل الخطوات التي تتخذها لصيانة امنها واستقرارها ، مشددا على دعوته للمجتمع الدولي بتكثيف جهوده للقضاء على الارهاب وتخليص البشرية من شروره.

كما اعرب باسم الخارجية الكويتية عن خالص التعازي وصادق المواساة الى تركيا الصديقة ، قيادة وحكومة وشعبا والى اسرتي الضحيتين.

الجبري : توظيف

ضمن خطتها ، الالتفات الى الجانب الإنساني في التعامل مع قضية المقيمين بصورة غير قانونية.

وقال الجبري في تصريح صحافي امس ، ان تلك الخطة تتضمن توظيف المقيمين بصورة غير قانونية في المكان المناسب لهم للعمل بالقطاعات التابعة للوزارة ، بالتنسيق مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

واوضح أن شريحة المقيمين بصورة غير قانونية تحتاج الى الاهتمام وتوفير فرص العمل لهم ، كل بحسب امكاناته وتخصصه ووفق حاجة العمل لهم وذلك من منطلق انساني.

واشار إلى أن وزارة الأوقاف وقفت نحو 50 شخصا من ابناء هذه الفئة في ادارات الوزارة المختلفة خلال السنة المالية (2015/2016).

وبين أن دولة الكويت التي وقعت على لوائح وقوانين الأمم المتحدة ، الرامية الى الحفاظ على حقوق الإنسان كانت ولاتزال تراعي هذه الحقوق في كل المحافل الدولية وتبادر دائما للحفاظ عليها.

وأفاد بأن توظيف وتعيين ابناء المقيمين بصورة غير قانونية يأتي بهدف توفير العيش الكريم لأبناء هذه الفئة ، لاسيما انهم يعيشون في هذا البلد المعطاء الذي وصلت ايادي آهله البيضاء الى مشارق الأرض ومغاربها.

بيت الديمقراطية

شتى المواقع التي التحقت من خلالها أخت الرجال ونصف المجتمع ، وشريكة أساسية في بناء الوطن وتطويره.

ومع وجود العنصر النسائي في مبنى مجلس الأمة ، سواء إعلاميات أو باحثات أو زائرات وغيرهن ، استدعت الحاجة وجود العنصر النسائي في عملية تأمين المبنى ، وكانت الكوكبة الأولى التي تولت هذا الموضوع في مجلس الأمة السابق ولا تزال مستمرة ، عبارة عن خمس نساء ممن باشرن عملهن كحارسات لمبنى المجلس الذي قرر الاستعانة بالشرطة النسائية في مبناه ، للمرة الأولى في تاريخ الكويت.

وتضمنت الدفعة الأولى من شرطيات مجلس الأمة ضابطتين وثلاث ضابطات صف ، على أن تلتحق بهن مزيد من الشرطيات، وحينها لقين ترحيبا وتشجيعا من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، الذي دعاهن إلى المثابرة والجدية في العمل.

ولم يفت الرئيس الغانم حينها الإشارة إلى أهمية وجود الحرس النسائي للمجلس ، نظرا إلى الحاجة لوجود عناصر نسائية محترفة بمكنها التعامل مع أي إجراء أمني أو عمليات التفتيش الخاصة بالنساء ، هذا فضلا عن قيامهن بمهامهن في عمليات الكشف والتفتيش على النساء من الموظفات وزائرات مجلس الأمة ، مراعاة واحتراما للقيم والعادات والتقاليد والخصوصية.

ووفق المادة (118) من الدستور الكويتي فإن حفظ النظام داخل مجلس الأمة من اختصاص رئيسه ، ويكون للمجلس حرس خاص يؤتمر بأمر رئيس المجلس ، ولا يجوز لأي قوة مسلحة أخرى دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه ، إلا بطلب رئيسه.

لكن تجربة الشرطة النسائية في مجلس الأمة كانت محفوفة ببعض الرهبة ، سواء للحارسات أنفسهن أو لشركائهن الرجال ، لكن سرعان ما تم تخطيها مع بدء العمل على أرض الواقع ، لاسيما أن المرأة حضرت في ميادين كثيرة مشابهة ، ومنها وزارة الداخلية.

ويؤكد الأمين العام المساعد لشؤون الحرس اللواء خالد الوقيت نجاح التجربة الأولى لعمل المرأة في حرس المجلس وتحقيق الأهداف المطلوبة ، بعد أن كان يعتري الخلل التعامل مع السيدات في المجلس سابقا.

وقال الوقيت : إن «الظروف الأمنية المحيطة وكثرة زائرات المجلس استدعت ضرورة إدخال العنصر النسائي في حرسه ، لإجراء عمليات التفتيش الذاتي التي كان يتعذر إجراؤها في السابق».

أضاف أن عدد الحرس النسائي في المجلس يبلغ حاليا ضابطتين وثلاث ضابطات صف ، وهناك 14 طالبة برتبة ضابط وضابط صف يتدربن في معهد الشرطة النسائية بأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية للانضمام الى حرس المجلس.

المرزوق بحث

وقالت مؤسسة البترول الكويتية في بيان لـ «كونا» ان اجتماع الوزيرين السعودي والقطري مع الوزير المرزوق ، الذي يشغل ايضا منصب رئيس لجنة مراقبة الإنتاج في منظمة «اوبك» ، جاء بمناسبة تسلم الوزير الفالح رئاسة المنظمة من رئيسها الحالي الوزير السابة.

واوضح البيان ان الاجتماع يأتي في إطار المشاورات الاخوية المستمرة بين الوزراء حول سبل تعزيز التعاون بين الدول الشقيقة ، اضافة الى بحث أوضاع أسواق النفط العالمية وسبل تعزيز استقرار الاسواق وإعادة التوازن بين العرض والطلب العالميين.

6 وفيات

الحادث. وأوضحت الإدارة العامة للإطفاء، أن زوارق الإطفاء وخفر السواحل تعاملتمع حريق بخت وقع في البحر بمنطقة الخيران جنوبي البلاد، وأسفر عن وقوع وفيات وإصابات.

وأوضح مدير العلاقات والإعلام في الإدارة العقيد خليل الأمير أن الإدارة تلقت بلاغا عن اندلاع حريق في بخت بالخيران أسفر عن وقوع وفيات وإصابات بشرية، مضيفا أن الإدارة تجمع المعلومات اللازمة لمعرفة أسباب الحريق وملابساته.

مصر: الحبس

الخطرة» والمحبوسين على ذمة قضايا جنائية ، تمكنوا من الهروب من سجن المستقبل بالاسماعيلية في أكتوبر الماضي ، بعد تبادل لإطلاق النار مع قوة حراسة السجن.

وألقى رئيس مباحث السجن ومواطن حتفهما ، وأصيب أمين شرطة في اطلاق النار الذي تزامن مع عملية الهروب.

وكشفت تحقيقات النيابة أن المتهمين استطاعوا الحصول على سلاح آلي داخل السجن قبل واقعة الهروب.

ونسبت النيابة إلى المتهمين تهمة الإضرار الجسيم في أداء وظائفهم في تأمين السجن ، ما ترتب عليه هروب عدد من السجناء وصفوا بانهم «شديدو الخطورة» من السجن بالأسلحة الآلية، من بينهم مدانون بتهم جنائية وسياسية.